

التشريعات الضريبية في الجزائر

شهد النظام الجبائي الجزائري منذ بداية التسعينيات سلسلة من الإصلاحات القانونية العميقه، خصوصاً بعد سنة 1991 التي مثلت نقطة تحول من خلال إصدار قانون المالية الذي أدخل ضرائب جديدة حديثة ومحينة وعوض عدة رسوم قديمة مثل TUGPS و TUGP . جاءت هذه الإصلاحات في سياق اقتصادي صعب تميز بتراجع أسعار النفط، وتدور ميزانية الدولة، وحاجة ملحة إلى تحديث آليات التحصيل الجبائي بما يتماشى مع متطلبات اقتصاد السوق. كان الهدف من هذه الإصلاحات هو تحسين العدالة الجبائية ، توسيع الوعاء الجبائي ، تعزيز موارد الخزينة ، وتحقيق مزيد من الشفافية . وتواصل المسار الإصلاحي عبر قوانين مالية متعددة منها قوانين 1996، 2008، 2015، 2017، 2020 و 2022.

تؤطر المنظومة الضريبية والجبائية حاليا في الجزائر مجموعة قوانين مختلفة نوجزها فيما يلي :

- قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة؛
- قانون الرسوم على رقم الأعمال؛
- قانون الضرائب غير المباشرة؛
- قانون الإجراءات الجبائية؛
- قانون التسجيل؛
- قانون الطابع؛

أولاً: الضريبة على الدخل الإجمالي، الإطار القانوني وتطورها – IRG

تعد من أبرز الضرائب المباشرة المفروضة على دخل الأشخاص الطبيعيين . استحدثت بموجب قانون المالية لسنة 1991 الذي نص على تطبيق نظام ضريبي تصاعدي عادل .

جاء قانون المالية لسنة 1996 بجملة من التعديلات الجوهرية، منها توسيع الشريحة المغفاة وإعادة ضبط الشريحة بنسب تراعي القدرة الشرائية . كما تضمن القانون إجراءات ترمي إلى تخفيف العبء الضريبي على العمال والأجراء.

2-تعديل سنة 2008

صدر بموجب القانون 12-07 المؤرخ في 30 ديسمبر 2007 المتضمن قانون المالية لسنة 2008 حيث تم رفع الشريحة المغفاة إلى مستوى أكبر، وتعديل النسب بما يحسن العدالة الجبائية.

3-تعديل سنة 2020

في إطار تحسين القدرة الشرائية، تم في قانون المالية لسنة 2020 رفع سقف الإعفاء إلى 30 الف دج شهريا ، مما سمح بتخفيف العبء على فئات واسعة من الأجراء و أصحاب الدخل المحدود.

ثانيا: الضريبة على أرباح الشركات IBS

تم تأسيسها بموجب المادة 135 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، وجاء تطبيقها لأول مرة ابتداءً من سنة 1992 . تغطي هذه الضريبة أرباح الشركات التجارية والصناعية والحرفية والمهنية، وتستند إلى مبدأ خضوع الأرباح الحقيقة للضريبة وفق نسب محددة ثُفرض بمعدل عادي 30 %، ومعدل مخفض 30 % على الأرباح المعاد استثمارها .

-تعديل سنة 2015: بموجب القانون 15-01 تم تحديد نسب جديدة حسب طبيعة النشاط:

- 19% لالأنشطة الإنتاجية .
- 23% للبناء والأعمال والسياحة.
- 26% للأنشطة الأخرى

وقد نصت المادة 150 مكرر على هذه الفوارق بهدف تشجيع القطاعات الاستراتيجية

تنص المادة 142 من قانون الضرائب على خصم الأرباح المعاد استثمارها، وهو إجراء قانوني يُعد أداة تحفيز: للمؤسسات لتوسيع نشاطها بما يخدم الاقتصاد الوطني.

ثالثا: الرسم على القيمة المضافة TVA

أسس الرسم على القيمة المضافة في الجزائر بموجب قانون المالية لسنة 1991، في المقابل ألغى النظام السابق المتشكل من الرسم الوحيد الإجمالي على الإنتاج (TUGP)، والرسم الوحيد الإجمالي على تأدية الخدمات (TUGPS)؛ وذلك نتيجة المشاكل التي شهدتها هذا النّظام من حيث تعّقه، وعدم ملائمتها مع الإصلاحات التي شهدتها الاقتصاد الوطني مقارنة مع الأنواع الأخرى من الضرائب من الطبيعة نفسها، يقدم هذا النّظام العام للضريبة على الاستهلاك، عدّة فوائد أهمّها البساطة والشفافية المنشودتان من طرف الإدارة الجبائية، وكذا المكلّف بالضريبة، تمثل TVA أحد أهم موارد الخزينة العامة، وتؤدي دوراً محورياً في تنظيم الفوترة ومحاربة التهرب الجبائي

-إصلاح 2017 : بموجب القانون 17-02 تم رفع %19% والمعدل العادي من 17 إلى 19% والمعدل المخفض من 7% إلى 9% ، جاءت هذه الزيادة كإجراء لتعويض تراجع الإيرادات البترولية بين 2014 و 2017.

رابعاً: الرسم على النشاط المهني-TAP: الإطار القانوني

استُحدث بموجب قانون المالية لسنة 1996، يفرض الرسم على رقم الأعمال الحق من طرف المؤسسة و يُعد مورداً أساسياً للجماعات المحلية . ينص القانون على نسب توزيع مفصلة، حددتها المادة 222، تشمل حصة البلديات والولايات وصندوق الجماعات المحلية . كما خصص القانون إعفاءات واسعة لأنشطة الفلاحية وبعض النشاطات السياحية والحرفية . تم الغاء الرسم على النشاط لمهني بموجب قانون المالية 2024.

خامساً: الضريبة الجزافية الوحيدة : – IFU

أنشئت بموجب المادة 02 من قانون المالية لسنة 2007 ، وهي موجهة للنشاطات الصغيرة التي لا يتجاوز رقم أعمالها 30 مليون دج .

الفئات الخاضعة: الحرفيون، التجار، مقدمو الخدمات، المستثمرون الصغار المستفيدون من أجهزة دعم الدولة

مثل. ANDI و ANGEM و ANEM.

-الإعفاءات : تشمل الإعفاءات المؤسسات المدعمة لمدة تتراوح بين 3 و 6 سنوات، إضافة إلى الحرفيين التقليديين.

-النسبة: 5% للأنشطة التجارية ، 12% للأنشطة المهنية والخدامية.

يعكس تطور التشريعات الجبائية في الجزائر سعي الدولة إلى تحديث النظام الجبائي ليصبح أكثر عدلاً وفعالية وقد مثلت السنوات 1991، 1996، 2008، 2015، 2017، 2020 و 2022 مراحل أساسية في هذا المسار. تسعى الجزائر من خلال النظام الجبائي لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية كتنوع الاقتصاد، دعم القدرة الشرائية، تشجيع الاستثمار، وتعزيز موارد الدولة . ورغم كل الإصلاحات، تبقى عملية تحديث المنظومة الجبائية مستمرة نظراً لتغير الظروف الاقتصادية والمالية، مما يجعل الإطار التشريعي في حالة تطور دائم.